

الصدد إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، بما فيها القرارات 446 (1979) المؤرخ 22 آذار/ مارس 1979 و452 (1979) المؤرخ 20 تموز/ يوليه 1979 و465 (1980) المؤرخ 1 آذار/ مارس 1980 و476 (1980) المؤرخ 30 حزيران/ يونيه 1980 و1515 (2003) المؤرخ 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003؛

5- تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تتقيد بالتزاماتها القانونية المذكورة في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 9 تموز/ يوليه 2004؛

6- تكرر دعوتها إلى منع جميع أعمال العنف والمضايقات التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون، وبخاصة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما فيها المواقع التاريخية والدينية، وأراضيهم الزراعية، وتؤكد ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن 904 (1994) الذي طلب فيه المجلس إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مواصلة اتخاذ وتنفيذ تدابير تشمل مصادرة الأسلحة بهدف منع أعمال العنف غير المشروعة التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون، ودعا إلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة وحمايتهم؛

7- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

وثيقة رقم 312 :

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس³¹² [مقتطفات]

9 كانون الأول/ ديسمبر 2011

إن الجمعية العامة،

(...)

وإذ نشدد على حق جميع السكان في المنطقة في التمتع بحقوق الإنسان على النحو المكرس في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان،

1- تكرر تأكيد أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، انتهاكاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جينيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة 12 آب/ أغسطس 1949 وبما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، تدابير وإجراءات غير قانونية وليس لها أي شرعية؛

2- تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن جميع الممارسات والإجراءات التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك قتل وإصابة المدنيين، واحتجاز المدنيين وسجنهم بشكل تعسفي وتدمير ممتلكات المدنيين ومصادرتها، وبالإحترام التام لقانون حقوق الإنسان والتقيد بالتزاماتها القانونية في هذا الصدد؛

- 3- تطالب أيضاً إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالامتثال التام لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وبوقف العمل بجميع التدابير والإجراءات المتخذة انتهاكاً للاتفاقية وخرقاً لها على الفور؛
- 4- تطالب كذلك إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف جميع أنشطتها الاستيطانية وتشديد الجدار وأية تدابير أخرى ترمي إلى تغيير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة ووضعها وتركيبها الديمغرافية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، لما لذلك، في جملة أمور، من أثر خطير ومضر في حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وفي احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية؛
- 5- تدين جميع أعمال العنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحرير والتدمير، وبخاصة استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلية للقوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة في قطاع غزة، التي أدت إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح وإلى حدوث إصابات بأعداد هائلة، بما في ذلك بين الأطفال، وألحقت الضرر والدمار الشاملين بالبيوت والممتلكات والهياكل الأساسية الحيوية والمؤسسات العامة، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ومرافق الأمم المتحدة والأراضي الزراعية، وإلى التشريد الداخلي للمدنيين؛
- 6- تعرب عن بالغ القلق إزاء إطلاق الصواريخ على المناطق المدنية الإسرائيلية مما أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح وحدوث إصابات؛
- 7- تكرر مطالبتها بالتنفيذ التام لقرار مجلس الأمن 1860 (2009)؛
- 8- تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتقيد بالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي، حسبما ورد في الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 9 تموز/ يوليو 2004 وعلى النحو المطلوب في قراري الجمعية العامة دإط - 15/10 المؤرخ 20 تموز/ يوليو 2004 ودإط - 13/10 المؤرخ 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2003، وبالتوقف فوراً عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، وتفكيك البناء القائم هناك حالاً وإلغاء أو إبطال مفعول جميع القوانين التشريعية والتنظيمية المتصلة به والتعويض عن جميع الأضرار الناتجة عن تشييد الجدار الذي يؤثر على نحو خطير في حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وأحواله المعيشية الاجتماعية والاقتصادية؛
- 9- تكرر تأكيد ضرورة المحافظة على الوحدة الإقليمية لكامل الأرض الفلسطينية المحتلة وتلاصقها وسلامتها وضمان حرية تنقل الأشخاص وحركة البضائع داخل الأرض الفلسطينية، بما في ذلك الدخول إلى القدس الشرقية والخروج منها والدخول إلى قطاع غزة والخروج منه والتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة والخروج من قطاع غزة والدخول إليه؛
- 10- تطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الكف عن إغلاق المناطق لفترات طويلة وفرض القيود على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل، بما في ذلك القيود التي تصل إلى حد فرض حصار على قطاع غزة، والقيام، في هذا الصدد، بالتنفيذ التام لاتفاق التنقل والعبور والمبادئ المتفق عليها بشأن معبر رفح المؤرخين 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 بما يسمح بتنقل الأشخاص وحركة البضائع بصورة دائمة ومنتظمة وبالتعجيل بعملية إعادة إعمار قطاع غزة التي طال انتظارها؛

- 11- تحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم المساعدة الطارئة إلى الشعب الفلسطيني من أجل التخفيف من حدة الأزمة المالية والحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الأليمة، وبخاصة في قطاع غزة؛
- 12- تشدد على ضرورة المحافظة على المؤسسات والهيكل الأساسية الفلسطينية وتطويرها من أجل توفير الخدمات العامة الحيوية للسكان المدنيين الفلسطينيين وتعزيز حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- 13- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

وثيقة رقم 313 :

مقابلة مع القيادي في حركة حماس صلاح البردويل حول التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وحركة حماس وسورية والثورات العربية³¹³

12 كانون الأول/ ديسمبر 2011

قال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" صلاح البردويل إن "حماس جزء من التنظيم العالمي للإخوان المسلمين فكرياً وثقافياً، وليس تنظيمياً أو إدارياً"، مبيناً وجود تعاون وتنسيق لن يتطورا إلى الدمج.

وأضاف إلى "الغد" من الأراضي المحتلة "لم يطرأ جديد على وضع حركة حماس منذ سنوات، حينما أقرت، وفق ما ورد في ميثاقها الأساسي (1988)، بأنها جزء من حركة الإخوان المسلمين فكرياً وثقافياً، من دون الارتباط به تنظيمياً وإدارياً".

وأردف "لا يوجد حاجة للدمج أو الانضمام في إطار الإخوان المسلمين، إذ إن التنسيق قائم دوماً حاجة للدمج بين حركة وطنية فلسطينية همها الأساس تحرير فلسطين، وحركات إسلامية لها همومها ومشاكلها الداخلية".

وأوضح أن "الدمج يعيق ويلغي خصوصية العمل والتفاصيل اليومية التي يتم مواجهتها ضد الاحتلال، فللحركة خصوصيتها واختلافها وتميزها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتبني المقاومة ضد الاحتلال".

وبين أن "حماس تحترم كل الحركات الإسلامية التي ترتبط معها بروابط ثقافية وفكرية وفقهية، ولكن التنظيم غير موجود، بصفتها حركة تنظيمية معنية بهدف تحرير فلسطين وتقرير المصير".

واعتبر أن "الحديث في هذا الأمر يتردد الآن حينما بدأت الحركات الإسلامية في عدد من الدول، مثل مصر وتونس، بالفوز في الانتخابات، مما جعل الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي ودول معادية تشعر بالقلق، وباتت تبحث عن روابط تنظيمية بينها وحماس".